



(تعميم)

الرقم : ٣٠
التاريخ : ١٠/١١/١٤٣١ هـ
المرفقات :

(لجميع الوزارات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية المشمولة برقابة الديوان)

صاحب السمو الملكي /
صاحب السمو /
معالي /
سعادة /
سلمه الله
سلمه الله
سلمه الله
سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أشير إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٥ وتاريخ ٢٠/٨/١٤٢٥ هـ القاضي بالموافقة على التوصيات التي انتهى إليها المشاركون في الندوة الأولى التي نظمها الديوان حول سبل تعزيز التعاون لتحقيق اهداف المراجعة الشاملة والرقابة على الأداء ، حيث نص في الفقرة (٢) على تأسيس وحدات للرقابة الداخلية في كل جهة مشمولة برقابة ديوان المراقبة العامة .

وتنفيذاً لمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٩ وتاريخ ٦/٤/١٤٢٨ هـ الصادر بالموافقة على اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة ، وحيث أن المادة (٢٢) أناطت بالديوان مسؤولية متابعة تنفيذ هذه اللائحة ، وفي ضوء ما ورد للديوان من إستفسارات حول أفضل السبل لتطبيق ما اشتملت عليه اللائحة الموحدة من إجراءات ، وإسهاماً من الديوان في تحقيق ذلك فقد أعد الدليل الإرشادي لأعمال وحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة وذلك لمساعدة منسوبي وحدات المراجعة الداخلية على إنجاز أعمالهم وتطبيق أحكام اللائحة المعتمدة وفق أفضل الأساليب المهنية .

ويسرنا أن نرفق لكم طيه ثلاث نسخ من هذا الدليل آمليين أن يكون مرشداً ومعيناً لمنسوبي وحدات المراجعة الداخلية لديكم على إنجاز المهام المنوطة بهم بدقة وكفاءة .

والله ولي التوفيق .

رئيس ديوان المراقبة العامة

أسامة بن جعفر فقيه
١٤٣١/١٠/٢٣

وارد مركز الوثائق وديوان المراقبة العامة
رقم القيد: ٧٥٢
تاريخه: ١٠/١١/١٤٣١ هـ
الشفرة: ٣ نسخ



الدليل الإرشادي للأعمال وحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

المملكة العربية السعودية
ديوان المراقبة العامة



الدليل الإرشادي
لأعمال وحدات المراجعة الداخلية
بالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تهيد

تنفيذاً لمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ٢٠/٨/١٤٢٥هـ القاضي في فقرته الثانية بتأسيس وحدة للمراجعة الداخلية في كل جهاز حكومي يرتبط رئيسها بالمسؤول الأول في الجهاز، وقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٩) وتاريخ ٦/٤/١٤٢٨هـ القاضي بالموافقة على اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة .

وحرصاً من ديوان المراقبة العامة على متابعة إنشاء وحدات المراجعة الداخلية وتفعيل دورها في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة ، لتوفير مقومات الرقابة المصاحبة والفعالة لسد الفجوة فيما بين الرقابة السابقة واللاحقة وتوفير الحماية الوقائية للمال العام وترشيد استخداماته وتعظيم مردوده على الاقتصاد الوطني والإسهام في رفع كفاءة الأداء في الأجهزة الحكومية كافة .

واستجابة للاستفسارات الواردة للديوان من الجهات الحكومية حول كيفية ممارسة وحدات المراجعة الداخلية لاختصاصاتها وفقاً لما ورد باللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية، وما تكشف للديوان من ملاحظات خلال متابعته وتقييمه لوحدات المراجعة الداخلية المنشأة في بعض الجهات الحكومية ، فقد يادر الديوان بإعداد هذا الدليل الإرشادي لأعمال وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة ، حيث يتناول شرحاً مفصلاً للمواد الواردة باللائحة والإجراءات العملية المطلوب القيام بها لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية وكيفية إعداد تقارير الوحدة وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة والمتعارف عليها . وقد روعي في إعداد هذا الدليل الأخذ بمرثيات ومقترحات بعض الجهات المهنية المختصة في المملكة كمعهد الإدارة العامة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .

أملين أن يساعد هذا الدليل في تعزيز فعالية ودور وحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة وإحكام الرقابة على المال العام صرفاً وتحصيلاً وان يساهم في رفع مستوى أداء منسوبيها وإنجاز المهام المناطة بهم بكفاءة ومهنية عالية . كما يدعو الديوان جميع الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة للاستفادة التامة من هذا الدليل للتحقق من سلامة تطبيق اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية وفق أفضل الممارسات المهنية لتحقيق الغايات المنشودة .

والله ولي التوفيق ،،

رئيس ديوان المراقبة العامة


اسامة بن جعفر فقيه

المحتويات

الصفحة	الموضوع	القسم
٥	الفصل الأول: الإطار العام للدليل	١
٧	١/١- المقدمة	
٨	٢/١- أهداف الدليل	
٩	٣/١- كيفية استخدام الدليل	
٩	٤/١- مصادر المعلومات التي تم الاعتماد عليها في إعداد الدليل	
١١	الفصل الثاني: مفاهيم ومبادئ ومعايير المراجعة الداخلية	٢
١٣	١/٢- مفاهيم المراجعة الداخلية	
١٤	٢/٢- مفاهيم نظام الرقابة الداخلية	
١٨	٣/٢- معايير المراجعة الداخلية	
١٨	- معايير الصفات	
٢٢	- معايير العمل الميداني (الأداء)	
٢٥	- معايير التقرير	
٢٧	الفصل الثالث : إنشاء وتأسيس وحدات المراجعة الداخلية ومهام مدير الوحدة	٣
٢٩	١/٣- إنشاء وتأسيس وحدات المراجعة الداخلية	
٢٩	١/١/٣- الأساس النظامي لإنشاء وحدة المراجعة الداخلية	
٣٠	٢/١/٣- تشكيل وحدة المراجعة الداخلية	
٣٢	٣/١/٣- تعيين مدير وموظفي وحدة المراجعة الداخلية	
٣٣	٤/١/٣- استقلالية وحدة المراجعة الداخلية	
٣٤	٢/٣- مهام مدير وحدة المراجعة الداخلية	
٣٤	١/٢/٣- القيام بالتنظيم الداخلي للوحدة	

المحتويات

الصفحة	الموضوع	القسم
٣٨	٢/٢/٣ - الإشراف السليم على موظفي الوحدة	
٣٩	٣/٢/٣ - إعداد خطة سنوية للمراجعة	
٤١	٤/٢/٣ - الاتصال المباشر بالمسؤولين بالجهة	
٤١	٥/٢/٣ - إعداد خطة تدريبية لموظفي الوحدة	
٤٣	٦/٢/٣ - المتابعة	
٤٥	الفصل الرابع : الإجراءات العملية لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية	٤
٤٧	١/٤ - مرحلة التخطيط لمهمة المراجعة	
٥٢	٢/٤ - مرحلة تنفيذ مهمة المراجعة	
٥٢	١/٢/٤ - تقييم أنظمة الرقابة الداخلية	
٥٩	٢/٢/٤ - اختيار عينات المراجعة	
٦٣	٣/٢/٤ - كيفية الحصول على أدلة الإثبات	
٧٠	٤/٢/٤ - إرشادات عامة لكيفية تنفيذ مهام مراجعة الأداء	
٨٣	٥/٢/٤ - إرشادات عامة لكيفية تنفيذ مهام المراجعة المالية	
١٢٦	٦/٢/٤ - تقديم المشورة عند بحث مشروع الموازنة التقديرية للجهة	
١٢٦	٧/٢/٤ - القيام بالأعمال التي تكلف بها الوحدة من قبل المسؤول الأول في الجهة	
١٢٧	٣/٤ - مرحلة إعداد تقارير وحدة المراجعة	
١٣٦	٤/٤ - علاقة وحدة المراجعة الداخلية بديوان المراقبة العامة	
١٣٧	الملاحق	٥

الفصل الأول: الإطار العام للدليل

١/١- المقدمة

٢/١- أهداف الدليل

٣/١- كيفية استخدام الدليل

٤/١- مصادر المعلومات التي تم الاعتماد عليها في إعداد الدليل

١/١ - المقدمة

تعتبر وحدة المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية إدارة ذات نشاط مستقل تهدف إلى فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والقيام بالمراجعة المالية والتشغيلية وتقييم الأداء والتأكد من استخدام الموارد بكفاءة وفعالية ، كما تهدف أيضاً إلى تمكين الجهات من تحقيق رسالتها وأهدافها من خلال التأكد من إنجاز الأهداف المقررة وفقاً لما خطط له .

وإدراكاً من الديوان لأهمية التطوير المستمر في الأساليب الرقابية ومسايرة الاتجاهات الحديثة في الرقابة الحكومية والاستفادة من معطياتها الايجابية في توفير وسائل الرقابة الوقائية للمال العام وترشيد استخدامه ، فقد برزت الحاجة إلى وجود إدارة فعالة للمراجعة الداخلية في كل جهة من الجهات المشمولة برقبته لما لهذه الوحدات من دور إيجابي في توفير مقومات الرقابة المصاحبة الفعالة وسد الفجوة فيما بين الرقابة السابقة واللاحقة ، وبالتالي توفير الحماية الوقائية للمال العام وترشيد استخداماته والإسهام في رفع كفاءة الأداء في الأجهزة الحكومية على حد سواء .

وعلى ضوء ذلك بادر ديوان المراقبة العامة بالتنسيق مع معهد الإدارة العامة فور صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ٢٠/٨/١٤٢٥هـ إلى تشكيل لجنة مشتركة لإعداد مشروع لائحة موحدة لوحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة وفقاً للأصول المهنية والمعايير الرقابية المعتمدة ، ولكي تكون هذه اللائحة مرجعاً ومرشداً لجميع وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة بحيث تكفل توحيد مفهوم المراجعة الداخلية وأساليب أداء المهام الأساسية المناطة بهذه الوحدات .

وبناءً على ذلك صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٢٩) وتاريخ ٦/٤/١٤٢٨هـ القاضي بالموافقة على اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة .

تحتوي هذه اللائحة على ثلاث وعشرين مادة ، تتضمن مواد تتعلق بإنشاء وتشكيل